

وإذ تشير إلى قراراتها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ المتعلقين بعقد النقل والمواصلات في أفريقيا، وقد نظرت في النتائج والتوصيات الواردة في تقرير لجنة التخطيط الائتماني عن أعمال دورتها السابعة عشرة بشأن تحديد أقل البلدان نمواً<sup>(١٨٦)</sup>،

وإذ تلاحظ طلب سان تومي وبرينسيبي مجدداً أن تستعرض لجنة التخطيط الائتماني مرة أخرى أحوالها الاقتصادية الاستثنائية،

وإذ تأخذ في اعتبارها البيان الذي أدلى به ممثل سان تومي وبرينسيبي أمام اللجنة الثانية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١<sup>(١٨٧)</sup>، ومفاده أنه لا توجد احصاءات رسمية حديثة للدخل القومي في سان تومي وبرينسيبي وأن البيانات المنشورة المتاحة قديمة ولا تعكس الحالة الراهنة في ذلك البلد،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى سان تومي وبرينسيبي<sup>(١٨٨)</sup>، المرفق به تقرير بعثة الاستعراض الموفدة إلى ذلك البلد،

وإذ تدرك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسان تومي وبرينسيبي قد أعيقت بشكل خطير لا من جراء عدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية والاسكانية فحسب، بل أيضاً من جراء عدم كفاية الهياكل الأساسية، وأن ادخال تحسين عاجل في هذه القطاعات يتطلب أساساً لتقدم البلد في المستقبل،

وإذ تحيط علماً بالأولويات الائتمانية الراهنة لحكومة سان تومي وبرينسيبي، لاسيما في مجال الزراعة والماشية ومصائد الأسماك والصناعة التحويلية والتعدين والنقل وغيرها من الهياكل الأساسية فضلاً عن مجالات التعليم والتدريب والصحة والاسكان،

وإذ تلاحظ أن الحاجة تدعو إلى مساعدة دولية كبيرة لتحسين الهياكل الأساسية للنقل البحري والجوي والبري في سان تومي وبرينسيبي،

وإذ تلاحظ أيضاً الفقرة ٢ من مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الائتماني ٣٠/٨٠ المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠<sup>(١٨٩)</sup>،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه لم يتم حتى الآن تمويل عدد كبير من المشاريع والبرامج المحددة في تقرير الأمين العام،

وإذ تقلقها النتيجة التي خلص إليها التقرير، ومفادها أنه ما لم تحدث زيادة كبيرة في حجم المساعدة الدولية، فإن حكومة سان تومي وبرينسيبي لن تتمكن من تمويل برنامج ائتماني،

(١٨٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨١، الملحق رقم ٧ (E/1981/27)، الفصل الرابع.

(١٨٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، اللجنة الثانية، الجلسة ٢٧، الفقرتان ٥٢ و ٥٣.

(١٨٨) A/36/262.

(١٨٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠، الملحق رقم ١٢ (E/1980/42/Rev.1)، الفصل الحادي عشر.

(ج) أن يبقى الحالة في بنن قيد الاستعراض المستمر، وأن يبقى على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الاقليمية، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لبنن؛

(د) أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاجراء استعراض للحالة الاقتصادية في بنن والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يمكن الجمعية العامة من أن تنظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢٠٩/٣٦ - تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي كان مما قامت به فيه أنها أعربت عن بالغ قلقها إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في سان تومي وبرينسيبي نتيجة لافتقار ذلك البلد افتقاراً تاماً إلى الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية، وناشدت المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال أن يقوم بمساعدة حكومة سان تومي وبرينسيبي لتمكينها من انشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للتنمية،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٩٦/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١٢٥/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ١٣١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و ٩٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، التي كررت فيها نداءها إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي حثت فيه جميع الحكومات، لاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، على أن تدعم، في نطاق برامجها للمساعدة، تنفيذ الاجراءات المحددة المقترحة لصالح البلدان الجزرية النامية، وقرارها ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي حثت فيه جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تنفذ، كل في مجال اختصاصها، تدابير محددة مناسبة لصالح البلدان الجزرية النامية، فضلاً عن قرارها ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي يضع برنامج عمل محدداً لصالح البلدان الجزرية النامية،

- ١٢- ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة سان تومي وبرينسيبي :
- ١٣- تناشد المجتمع الدولي أن يساهم في الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٢ ، لغرض تيسير توجيه المساهمات إلى سان تومي وبرينسيبي :
- ١٤- ترجو من الأمين العام :
- ( أ ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لسان تومي وبرينسيبي ؛
- ( ب ) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة ، المالية والمتصلة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة سان تومي وبرينسيبي ، وتعبئة هذه المساعدة ؛
- ( ج ) أن يبقى الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لسان تومي وبرينسيبي ؛
- ( د ) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في سان تومي وبرينسيبي ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢١٠/٣٦- تقديم المساعدة إلى تشاد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٩٢/٣٥ ألف وباء المؤرخين في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تعمير تشاد وانعاشها وتنميتها وتقديم المساعدة الانسانية الطارئة اليها ،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الانسانية الطارئة إلى تشاد<sup>(١٩٠)</sup> ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام أوفد بعثة إلى تشاد لكي تستعرض مع السلطات التشادية احتياجات هذا البلد ، وفقاً للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٥ ألف ،

وإذ يساورها بالغ القلق ازاء التدمير الواسع النطاق الذي حاق بالمتلكات والاضرار البالغة التي لحقت بالهياكل الأساسية

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من خطوات لتعبئة المساعدة لسان تومي وبرينسيبي ؛

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات الدولية للمساعدة المقدمة إلى سان تومي وبرينسيبي ، سواء منها معونات الأغذية أو المساعدة الانمائية ؛

٤ - تأسف ، مع ذلك ، لأن المساعدة المقدمة حتى الآن تقصر كثيراً عن تلبية حاجات سان تومي وبرينسيبي ؛

٥ - تأسف أيضاً لعدم تقديم أية موارد إلى سان تومي وبرينسيبي لتنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

٦ - تجدد نداءها للدول الأعضاء ، والمنظمات الاقليمية والأقاليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية ، أن تقدم المساعدة

المالية والمادية والتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي كما يتسنى تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في مرفق تقرير الأمين العام ، فضلاً عن تنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان الجزرية النامية ، لتمكين الحكومة من بدء برنامج فعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

٧ - ترجو من الأمين العام مساعدة حكومة سان تومي وبرينسيبي في أن تعد عن هذا البلد احصاءات رسمية جديدة للدخل القومي للبلد لكي تستطيع الحكومة عرض هذه البيانات على لجنة التخطيط الانمائي حتى تستطيع اللجنة ، على أساس

المعايير القائمة وهذه الاحصاءات الجديدة ، إعادة بحث طلب سان تومي وبرينسيبي ادراجها في قائمة أقل البلدان نمواً ؛

٨ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو لجنة التخطيط الانمائي إلى القيام ، في ضوء البيانات والمعلومات الجديدة المقدمة من حكومة سان تومي وبرينسيبي ، بالنظر ، على أساس

المعايير القائمة ، في أهلية هذا البلد لأن يدرج في قائمة أقل البلدان نمواً ؛

٩ - ترجو من الدول الأعضاء ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تمنح سان تومي وبرينسيبي تدابير خاصة للمساعدة مماثلة لتلك المطلوبة في الفقرة ٤ من قرارها ١٢٣/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

١٠- تحت برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، على أن تستجيب لطلبات حكومة سان تومي وبرينسيبي من المساعدة التقنية لمعاونتها في وضع المشاريع الانمائية ومساعدتها في تنفيذ برنامجها الانمائي ؛

١١- تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن تعرض على هيئات ادارتها الحاجات الخاصة لسان تومي وبرينسيبي للنظر فيها ، وأن تبلغ الأمين العام بقرارات تلك الهيئات في موعد غايته ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛